

7/7/2022

التكليف النهائي

المقرر الثالث: مقدمة في السياسات الاقتصادية

السياسات المالية للدولة و مواجهة



أحمد علاء الدين حسين حافظ
أكاديمية الشرق

الفهرس

2.....	المقدمة.....	•
3.....	معدل النمو الاقتصادي	•
3.....	التوازن	❖
3.....	العدالة الضريبية	❖
3.....	المرونة.....	❖
3.....	النهوض بمستوي الخدمات.....	❖
4.....	التوظيف أو التشغيل	•
4.....	الاستثمار الأجنبي والمحلي.....	•
4.....	مكافحة الكساد.....	•
4.....	التعريف	❖
5.....	مواجهة الفقر	•
5.....	نظرية تعادل الدخل.....	❖
5.....	نظرية تكافؤ الفرص	❖
6.....	المصادر	•

علي مر العصور تطورت المجتمعات الإنسانية ليه كل بيت احتياجاتها المختلفة. ومع تطور هذه المجتمعات واختلافها فكان لا بد من تطور نظم الحكم في هذه المجتمعات وقياداتها لما يحقق الصالح العام ما يحقق أهداف الأفراد والجماعات على حد سواء بخلق بيئة خصبة للازدهار. وعلى الرغم من نبل تلك الأهداف الإدارية فالكمال شيء مستحيل هو بسبب أخطاء الأفراد والكوارث الطبيعية وأمور الاختلاف والحروب قد مرت النظم الإدارية في العالم بتغيرات عدة بتبنيها أيدولوجيات عديدة. ففي أواخر القرن الثامن عشر بزغت النظريات الرأسمالية لتضع مفهومها عن الدور الاقتصادي للدول في محاولة لإدارة الدولة بشكل أفضل لأصحاب رؤوس الأموال وبالتبعية للشعب. عرفت النظرية الكلاسيكية السياسات الاقتصادية بأنها آلية لفتح الأسواق أمام القطاع الخاص لإيمانها العميق بإمكانية القطاع الخاص عمل كل شيء بشرط عدم تدخل الحكومة في الإجراءات والقطاعات عدا القطاعات الغير خدمية أو استثمارية وهما الدفاع، الأمن، القضاء والمرافق العامة أو كما أسماهم آدم سميث في كتابه "Wealth of nations" الأربعة الأرامل "The four widows" لعدم وجود من يمولهم في القطاع الخاص.

لكن مع فشل القطاع الخاص بسبب خسارته وأهدافه الربحية فبعد مرور العالم بالأزمات العالمية والحروب وأزمات الكساد العظيم في الربع الأول من القرن العشرين تحديدا عام 1923 لجأت شعوب العالم إلى الحكومات من أجل برامج الإنقاذ والبطعام والتشغيل وخلافه مما أفسح المجال لأراء أخرى وكانت بها النظرية الحديثة للسياسات الاقتصادية للحكومة. هو من رواد هذه النظرية هو جون ميلنارد كينز حيث كان لكتابه " النظرية العامة للتشغيل، الفوائد والمال" أثر كبير في ضغط أفكار حيادية الدولة ونادى بوجود تدخلها في جميع الأنشطة الاقتصادية مع وجود انعدام للتوازن في الميزانيات العامة للدول فيما بالعجز أو الزيادة اي الفائض.

في نهاية الأمر خلص على العالم إلى ان السياسة الاقتصادية للدول ما هي إلا ناتج السياسات النقدية من ناحية والسياسات المالية من ناحية أخرى. في السياسات النقدية تتمحور حول قدرة البنوك المركزية في التحكم في كمية النقود المتاحة في الأسواق يعني سو بن مع احتياطيّات الدولي. وعلى الصعيد الآخر فإن السياسة المالية هي المعنية بالتحكم في مستويات الإنفاق والإيراد الحكومي (الموازنة العامة) بشكل وأدوات مباشرة أو غير مباشرة. تختلف نسب نجاح السياسات على حسب المدى الزمني

على حسب حالة الدولة الاقتصادية. كمبدأ عام، في الدول النامية عادة ما تكون أدوات السياسات المالية أنجح من أدوات السياسات النقدية لقرب حرمان الجمهور ولغياب أسواق مالية متطورة في هذه الدول. أيضا نجاح السياسات النقدية يكون أطول أمدا من السياسات المالية لأنها مباشرة التأثير. في هذا التكليف سوف يتم استعراض كيفية استخدام أدوات السياسة المالية للدولة في التأثير على متغيرات الاقتصاد كما يلي.

معدل النمو الاقتصادي

في اعقاب الحرب العالمية الثانية وما تلتها من أزمات، بحثت الشعوب عن سبل لزيادة النمو الاقتصادي باستخدامها أدوات السياسة المالية بشكل مبتكر ومتسم ب:

❖ التوازن

حرصت النظم على إيجاد نقط التوازن بين مستويات الانفاق القومي العام مع توجيهه بشكل حكيم لتحقيق اهداف المجتمع.

❖ العدالة الضريبية

هدفت النظم الي تحقيق سياسة ضريبية تتسم بالعدالة كي يحفز المجتمع على الإنتاج والاستثمار مما يحقق زيادة في معدلات الإنجاز والأداء.

❖ المرونة

ان السياسات المالية للدولة يجب ان تتحلي بمرونة عالية لتواكب جميع المتغيرات والاحداث العالمية ويجب ان تتحكم كل دولة في صمامات الاقتصاد بحكمة وحذر لتجنب الازمات والقدرة على تصحيح المسار وقياس الأثر أولا بأول.

❖ النهوض بمستوي الخدمات

ينعكس مستوي التعليم والتدريب والاستثمار في العنصر البشري بشكل عام جنبا الي جنب مع محاولات تطوير البنية التحتية وتحسين المرافق العاملة إيجابيا على النمو الاقتصادي لأنه يضفي طابع من المرونة على الناتج المحلي القومي مسببا نموا اقتصاديا للمجتمع.

التوظيف أو التشغيل

ومن أهم أدوات السياسة المالية الكامنة في يد الحكومة هي تحكمها في معدلات التوظيف والتشغيل بشكل مباشر. فبإمكان الدولة ان تخصص جزء من ميزانياتها وتوجهها الي المشروعات القومية كثيفة العمالة مما ينعكس على انخفاض معدلات البطالة وزيادة المعروض السوقي من الفرص وبالتالي زيادة اجمالي المرتبات داخل الدولة والعمل علي زيادة القدرة الشرائية للعمال مما ينعش الاقتصاد.

الاستثمار الأجنبي والمحلي

ان الاستثمار بشقية الأجنبي والمحلي يخضع للقواعد التي ترسيها الدولة في سياساتها المالية والنقدية. ولكن للسياسات المالية أثر كبير في جعل المجتمع بيئة خصبة للاستثمار. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بثلاث محاور. أولهم، هي قدرة الدولة في التحكم في الضرائب ونسبها ويمكنها وضع استثناءات لتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي كمثال الاعفاءات الضريبية والجمركية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتجعل السياسة المالية العاملة للدولة مرنة وبتشجيع رؤوس الأموال على دخول السوق الناتج المحلي يزداد ويتم خلق فرص عمل لأبناء المجتمع. ونظرا للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر " Foreign Direct Investment " في دعم اقتصاديات الدول وخصوصا الناشئة، تولد تنافس عالمي بين الدول لتحسين مناخها الاستثماري وتطوير بيئة القيام بالأعمال فيها بخلق الحوافز المذكورة سلفا اضافة الي المرونة التشريعية وسهولة إجراءات الاستثمار في الدول.

مكافحة الكساد

التعريف

يعرف الكساد على انه انعدام قدرة المجتمع على الاستهلاك المتماشي مع قدرته الانتاجية لضعف القدرة الشرائية لدي المواطنين مما يعوق عملية الإنتاج ويتسبب في انخفاض الأسعار لقلة الطلب مما يجعل المناخ منفرا لرؤوس الأموال ويهدد القطاع الخاص بالإغلاق مما يزداد أيضا من نسب البطالة.

وبإمكان الدولة في هذه الحالة انتهاز نهج توسعي بزيادة النفقات الحكومية وخلق فرص عمل مؤقتة داخل الجهاز الحكومي مع تقليل الشرائح الضريبية المفروضة على المواطنين مما يزداد القدرة الشرائية للمواطنين فينعكس إيجابا على الطلب الكلي.

❖ مواجهة الفقر

ان التوازن الاجتماعي في توزيع الثروات المنتجة داخل المجتمع والحد من التفاوت الاقتصادي بين الطبقات لهو مسؤولية الحكومة أيضا الان. فان السياسات المالية من شأنها احداث توازن اجتماعي لتعلي أسس المواطنة الصحية بين افراد المجتمع ولتشجع الجميع على الإنتاج والمساهمة في ازدهار المجتمع. وتقوم السياسات المالية بأحداث التوازن بطرق عديدة منها:

❖ نظرية تعادل الدخل

في هذه النظرية تقوم الدولة بحساب الدخل المحلي الاجمالي للدولة ومن ثم قسمته على اجمالي عدد المواطنين ليتم تحديد متوسط افتراضي للدخل العام. ومن ثم تقوم الدولة بالتحكم في صمام الضرائب حيث يدفع كل من يحصل علي دخل اعلي من المتوسط كل الزيادة وتعيد الدولة توجيهها الي الفئات الافقر في المجتمع مما يسيد حالة من التساوي بين افراد المجتمع. وتعتبر هذه النظرية افتراضية لحد كبير في عالم اليوم الرأسمالي لان اخذ كل الفائض من العاملين سيجعلهم لا يرغبون في العمل ويجعل المستفيدين أكثر تراخيا مما سيؤدي الي فشل النظام الاقتصادي ككل.

❖ نظرية تكافؤ الفرص

تعتمد هذه النظرية على المبدأ الالهي في التباين في الطبقات بين الناس باختلاف مستويات دخولهم ومعيشتهم. ويرجع هذا الي اختلاف قدرات الناس واختلاف طرقهم وحتمية اليات تحقيقهم للمكاسب الفردية. ولكن بالرغم من ذلك، فأن الدولة يجب ان تعمل على توفير المعيشة الكريمة لجميع الافراد ويجب عليها ان تعمل على تقريب الطبقات لتسموا مبادئ المواطنة بين الناس عن طريق تقديم خدمات مثل التعليم والصحة من خلال نفقاتها العامة وأيضا منح العطايا لغير القادرين والمتعسرين. علاوة على ذلك، يمكن ان تفرض الدولة الضرائب التصاعدية التي تزيد بازدياد دخل الفرد وتسمح بوجود حد لإعفاء غير القادرين من الضرائب وإعادة استخدام الأموال المجموعة لتحقيق المساواة والعيش الكريم لجميع افراد المجتمع.

المصادر

- https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9
- <https://www.britannica.com/biography/Adam-Smith/The-Wealth-of-Nations>
- شريف حجازي: المالية العامة
- https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9
- <https://www.investopedia.com/articles/economics/12/fiscal-or-monetary-policy.asp>
- https://www.researchgate.net/publication/351244783_falyt_alsyasat_almalyt_walnqdyt_fy_jdhib_alastthmar_alajnby_almbashr_atrwht_dktwrah